

Distr.  
GENERAL

S/1996/569  
22 July 1996

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية  
العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

يشرفني بأن أرفق إليكم طيه القرار الذي أصدره مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في الدورة العادية الرابعة والستين خلال الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ والذي اعتمده القمة الأفريقية في ياوندي بالكاميرون، بشأن الخلاف بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا.

وسأكون في غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم هذا القرار كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد أبو القاسم الزوي  
المندوب الدائم

\*9618369\*

[الأصل: بالانكليزية والعربية]

المرفق

CM/PLEN/DRAFT/RES.31 (LXIV) REV.2

قرار بشأن الأزمة بين

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وكل من  
الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الرابعة والستين في ياوندي،  
الكاميرون، خلال الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦،

وإذ يسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية التي تدعو الأعضاء إلى تسوية  
خلافاتها بوسائل سلمية، واحترام استقلال جميع الدول الأعضاء وعدم تهديد سيادتها ووحدة أرضها وأمن  
شعوبها،

وإذ ناقش باهتمام تقرير الأمين العام عن مستجدات الخلاف بين الجمهورية العربية العظمى والولايات  
المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا،

وإذ يعبر عن تقديره للمبادرات الإيجابية التي تقدمت بها الجمهورية العربية العظمى لحل الأزمة، وقبولها  
لقرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) في ظل سيادتها الوطنية وأحكام القانون الدولي،

وإذ يعبر عن قلقه العميق للاستمرار في تصعيد الأزمة، والتهديد بفرض العقوبات، واستخدام القوة  
ضد الجمهورية العربية العظمى، مما يعد خرقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة والأعراف  
الدولية،

وإذ يأخذ في الاعتبار موقف الجمهورية العربية العظمى الذي يدين الارهاب بكافة أشكاله، ويندد بمن  
يلجأون إليه أو يشجعونه، وكذلك استعدادها للتعاون مع كل جهد إقليمي أو دولي يبذل لحل هذه المشكلة،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء الخسائر في الأرواح، والأضرار المادية التي لحقت بالشعب العربي الليبي والشعوب المجاورة، من جراء الإجراءات القسرية المطبقة تنفيذا لقراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣).

وإذ يعرب عن أسفه لما لقيته كافة القرارات المتعاقبة التي صدرت عن المنظمات الإقليمية والدولية، وعبرت فيها عن دعمها لإيجاد حل منصف وعادل للنزاع، من تجاهل وعدم مبالاة من قبل الدول الغربية الثلاث.

وإذ يذكر بالبيان الصادر عن اللجنة الخماسية لمنظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها المشترك مع اللجنة السباعية لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، من أجل العمل على التنسيق وتوحيد الجهود عربيا وأفريقيا للوصول إلى حل عن طريق الحوار والوسائل السلمية، تمشيا مع أحكام القانون الدولي، واحترام سيادة الدول، والامتناع عما يعرقل الإجراءات القانونية،

١ - يعرب عن بالغ القلق إزاء الخسائر في الأرواح والأضرار المادية التي لحقت بالشعب العربي الليبي من الإجراءات المفروضة عليه بموجب قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣). ويعبر على أن عدم التجاوب مع المساعي والجهود التي بذلتها الجماهيرية العربية الليبية ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، أضر كثيرا بالوصول إلى حل للأزمة، وضاعف من معاناة الشعب العربي الليبي والدول المجاورة؛

٢ - وفي ضوء التعاون القائم بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في هذا الصدد، يرى أن اقتراح جامعة الدول العربية القاضي بإجراء محاكمة محايدة وعادلة للمشتبه فيهما من قبل قضاة اسكتلنديين وفقا للقانون الاسكتلندي في لاهاي، مع توفر الضمانات اللازمة لهم، هذا الاقتراح الذي لقي تأييدا دوليا واسعا، يعتبر حلا عمليا مناسباً يؤدي إلى إنهاء الأزمة، ولذا فالدول الغربية الثلاث مدعوة لاعتبار هذا الاقتراح؛

٣ - يدعو مجلس الأمن إلى رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية، خاصة وأن استمرار هذه العقوبات من شأنه أن يدفع الدول الأفريقية إلى النظر في الوسائل الممكنة لتجنيب الشعب العربي الليبي مزيدا من الأضرار؛

٤ - يساند الجماهيرية العظمى في المطالبة بحقها في التعويض المناسب عن الأضرار والخسائر المادية والبشرية والمالية التي لحقت بها من جراء تطبيق الحظر الجائر؛

٥ - يثني على العمل الذي قامت به اللجنة الخماسية المعنية بالخلاف والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبنوه بالبيان الصادر عن اجتماعها المشترك باللجنة السباعية التابعة لجامعة الدول العربية، ويطلب منها مواصلة جهودها من أجل إيجاد تسوية سلمية عادلة للخلاف، وتقديم تقرير للمجلس عن ذلك.

٦ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الاستمرار في بذل جهوده لرفع الحظر الجائر، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الدورة القادمة.

- - - - -